

Distr.: General
23 July 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ١١٧ من جدول الأعمال المؤقت*

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية: تحديات جديدة أمام التعاون الإنمائي"

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تعليقاته، وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية: التحديات الجديدة أمام التعاون الإنمائي" (GIU/REP/2003/5) من أجل النظر فيها.

* A/59/150.



تعليقات الأمين العام، وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية: التحديات الجديدة أمام التعاون الإنمائي" (JIU/REP/2003/5)*

موجز

يتمثل الغرض من تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية: التحديات الجديدة أمام التعاون الإنمائي" في أن يكون مكملاً لعمليات رصد وتقييم تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان الألفية في مجال التعليم. ويبحث التقرير فيما إذا كانت الشروط الضرورية متوفرة، أو يرجح أن تتوفر، بصورة تمكن من تحقيق الأهداف المتعلقة بالتعليم الابتدائي الواردة في إعلان الألفية، بحلول التاريخ المستهدف، أي عام ٢٠١٥، بما في ذلك إزالة التفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بإمكانية الحصول على خدمات التعليم في مستوياتها المختلفة، بحلول ذلك التاريخ.

ويحذر التقرير من أن الأهداف المتعلقة بالتعليم الابتدائي الواردة في إعلان الألفية، قد لا تتحقق بحلول عام ٢٠١٥، ما لم يف المجتمع الدولي بتعهداته التي قطعها على نفسه في المنتدى العالمي للتربية، في دكا، بأن يوفر الموارد المناسبة، وتمنح الحكومات التعليم على المستوى الوطني ما يستحقه من أولوية تتفق مع التزاماتها الدولية. ويلفت التقرير أيضاً الانتباه إلى حقيقة أنه بالرغم من أن بعض البلدان أحرزت تقدماً، إلا أن بلدانا كثيرة حادت عن الطريق بصورة خطيرة، لا سيما أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى توضيح النقص الحاد في التمويل، يذهب التقرير إلى أن نوعية ترتيبات الشراكة بين جماعة المانحين والبلدان النامية، ستظل من العوامل البارزة في تحقيق هدف التعليم الابتدائي الوارد في إعلان الألفية.

* اشتمل التقرير على الملاحظة التالية في الصفحة الداخلية لغلافه: "فحص المفتشون التقرير وفقاً للأحكام التي ورد موجزها في الفقرة ١١-٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، واتفقوا على أن يؤخذ التقرير باعتباره صادراً تحت مسؤولية المفتشة دوريس برتراند وحدها".

ويعرب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، عن تقديرهم للمعلومات الشاملة الواردة في التقرير، فضلا عن قيمته التحليلية، ويلاحظون أنه يتطرق إلى عدد من المسائل المتعلقة بالسياسات والبرامج، التي لا تشكل فقط تحديات وفرصا داخل بيئة منظومة الأمم المتحدة، وبالنسبة للقطاعين العام والخاص وجماعة المانحين، بل وتمثل معوقات حقيقية تحول دون تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع. وبينما يتفق أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بصورة عامة مع النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها التقرير، إلا أنهم يرون أن بعض التوصيات تنحو إلى الإفراط في التعميم، بينما تحتاج توصيات أخرى إلى المزيد من التوضيح وإعادة التركيز. وبالرغم من ذلك، عمد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين، من منطلق رؤيتهم الشاملة للمنظومة، إلى التأكيد على ضرورة إيجاد المزيد من الترابط والتشارك واستخلاص الدروس المستفادة وسط مؤسسات المنظومة، بغية كفالة بذل جهود متضافرة بشكل حقيقي من أجل تحقيق الأهداف التعليمية لإعلان الألفية. وهم يرون أيضا أن التقرير أثار المسائل المختلفة المتصلة بالتعليم الابتدائي في الوقت المناسب، في ضوء الاستعراض الشامل القادم لتنفيذ إعلان الألفية، الذي ستجريه الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥.

أولا - مقدمة

١ - يستعرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية: تحديات جديدة أمام التعاون الإنمائي" (JIU/REP/2003/5)، تقدم الجهود التي تبذلها على المستوى العالمي المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، ضمن أطراف أخرى، لتنفيذ المهدفين التعليميين من بين أهداف إعلان الألفية، وهما تحديداً "كفالة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي كاملة دون نقصان، بحلول عام ٢٠١٥" و "إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، حبذا بحلول عام ٢٠٠٥، وفي جميع مراحل التعليم، بحلول عام ٢٠١٥". ويتجاوز التقييم الوارد في التقرير لاستراتيجيات التنفيذ المتعلقة بالأهداف التعليمية الإطار "الاقتصادي" البحث، ليشمل تحليلات للمسائل المتعلقة بالإنصاف والكفاءة، ويركز على إعداد سياسة تستند إلى الأدلة. ويشير التقرير إلى أن هدف إزالة التفاوت بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٥ يمثل أول اختبار لمصادقية المجتمع الدولي، ويعول على استخدام بيانات الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسر المعيشية لاستكمال الإحصائيات الإدارية.

ثانيا - تعليقات عامة

٢ - يُعرب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن تقديرهم للقيمة التحليلية لتقرير وحدة التفتيش المشتركة، وللمعلومات الشاملة الواردة فيه، وتقييم التقدم المحرز في مجال التعليم الابتدائي من المنظورات المختلفة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويعلنون عن ترحيبهم بالدراسة التفصيلية للحقائق الواقعية والتحديات والمصاعب التي تكتنف عملية الحصول على التزام الحكومات، وإعادة ترتيب أولويات المانحين، وكفالة المزيد من التعاون على مستوى منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف التعليمية الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥).

٣ - ويتفق أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بشكل عام مع الاستنتاج الرئيسي الوارد في التقرير بأنه ما لم يُكفل التمويل المناسب، وتنفيذ التزامات الحكومات التي تعهدت بها في دكا عام ٢٠٠٠، فإن أهداف التعليم الابتدائي الواردة في إعلان الألفية لن تتحقق. واتفقوا على ضرورة المزيد من التأكيد على الترابط والتنسيق على مستوى السياسات فيما بين الوكالات، في جانب منظومة الأمم المتحدة، بغية كفالة بذل جهود متضافرة بشكل حقيقي، وذلك من أجل تنفيذ الأهداف المتعلقة بالتعليم الابتدائي في إطار إعلان الألفية. وفي ذلك

الصدد، يقدم التقرير استعراضاً عاماً لتجارب مؤسسات المنظومة المختلفة، التي تعمل على تحقيق أهداف التعليم الابتدائي.

٤ - وتعكس رؤية أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أهمية إبراز التبرعات المحددة والميزات النسبية للمؤسسات المختلفة للمنظومة في مجال العمل على تحقيق أهداف توفير التعليم الابتدائي للجميع، نظراً إلى التفاوت الكبير لما يعنيه موضوع التعليم الابتدائي بالنسبة لكل مؤسسة على حدة. ويشيرون إلى أن معظم مؤسسات المنظومة، إن لم تكن جميعها، مرتبطة بشكل ما بالقطاع الواسع للتعليم، وبخاصة حينما يكون المجال مشتملاً على تدريب مهني أو فني أو تعليم عال. بيد أن إشكالية صياغة السياسات العامة وتنسيق التنمية تأخذ شكلاً آخر مختلفاً في هذا السياق الأوسع، ويصبح نطاق المسائل المعنية أكبر بكثير منه حينما يكون التركيز على التعليم الابتدائي فقط. ويلاحظ أعضاء المجلس أيضاً أن التقرير يشير إلى دور المنظمات الإقليمية، وإلى أهمية إمكانية المقارنة بين المناطق النامية (ليس فقط البلدان) في مجال التعليم الابتدائي.

٥ - وأشار أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى تواتر استخدام المصطلح العام "التعليم" في متن التقرير وبعض التوصيات. ولاحظوا في هذا الصدد، أن هذا قد يؤدي ببعض القادة إلى الاعتقاد بأن نطاق التقرير قد يكون أوسع مما هو مقصود (كما ذكر بوضوح في المختصر التنفيذي للتقرير ومقدمته)، فالقصد هو معالجة المشاكل العملية التي تواجه الحلول الممكنة في مجال تنفيذ الأهداف الدولية المرتبطة بالتعليم الابتدائي. ويتسبب هذا في عدم وضوح الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها تحليلات ونتائج التقرير إلى استخلاص تأكيدات وتوصيات سليمة، ما لم يفهم أن القصد من استخدام المصطلح العام "التعليم" هو الإشارة دائماً إلى التعليم الابتدائي.

٦ - وقد استقبل التقرير بردود فعل متباينة، امتدت لتشمل الجوانب التي تتجاوز الإطار التحليلي العريض، وبخاصة ما يتعلق بنطاق الدراسة الذي يبدو مفتوح النهاية، وبعدم تركيز بعض التوصيات. إذ يشير أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين مثلاً إلى التشويش الذي يحدث عند توسيع نطاق تحليل عملية تنفيذ الأهداف التعليمية لإعلان الألفية، وكذلك بعض التوصيات الواردة في التقرير، ليضم مسائل أكثر شمولاً، كرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بشكل عام، واستخدام الممارسات القطرية، كورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية المشتركة، وبناء القدرات بمعناه الواسع، وأنماط المعونة المحسنة، والتدفقات المالية المعززة إلى التنمية، أو السياسات الفعالة لتخفيف وطأة الفقر. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة المذكورة أعلاه، يشير بعض أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أنه بالرغم

من الارتباط المتبادل بين تحسين التعليم وتخفيف وطأة الفقر، وإثما يعاملان في كثير من الأحيان كعناصر ذات صلة في نهج تكاملية، فإن التركيز على الهدف العام لتخفيف وطأة الفقر في حد ذاته يتجاوز الغرض من التقرير بصورة تجعله يستعصي على المعالجة إلى حد ما.

٧ - وفيما يتعلق بالتوصيات ٢ (الجزء الثاني) و ٥ و ٧ (الجزء الأول) و ٩ و ١٠، والتي تمتد إلى جوانب مفاهيمية أكثر اتساعاً للعلاقات الدولية ذات الأهمية الكبرى والتي تستحوذ على أعلى درجات الاهتمام، يشعر أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أن هذه التوصيات تقع خارج النطاق المقصود للتقرير، ولا يوجد ما يعضدها ضمن محتوياته.

٨ - وجاءت تحليلات التقرير لدور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والعوامل التي تحد من عملها، مقارنة بإطار عمل دكاك والمتعلق بتوفير التعليم للجميع^(١)، الذي اعتمد في المنتدى العالمي للتعليم، مناسبة ومنطقية. بيد أن بعض الملاحظات والتوصيات الهامة تبدو غير متسقة. فعلى سبيل المثال، يعترف التقرير بأن العوامل التي تحد من عمل اليونسكو، فيما يتعلق بدورها الرائد في مجال توفير التعليم للجميع، تعود إلى "نقص الموارد الواضح الذي يؤثر على تواجدها في الميدان"، لكن هذه الملاحظة لم تسفر عن نداء لتعزيز تلك الموارد؛ وبدلاً من ذلك يوصي التقرير بتوسيع دائرة المشاركة في المهام المتصلة بتوفير التعليم للجميع لتشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها (الجمعية العامة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وما إلى ذلك). ومع أن هذه المشاركة الأوسع نطاقاً قد تشري ملامح توفير التعليم للجميع وتساعد في إدماجه بصورة أفضل في الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنها قد تؤدي إلى تهميش دور اليونسكو عوضاً عن تعزيز قدراتها من أجل القيام بذلك الدور.

٩ - ويؤيد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين ما يضيفه التقرير من توكيد على ضرورة الملحة لتعزيز البيانات المتعلقة بالتعليم الابتدائي، وبخاصة رصد التقدم بطريقة قابلة للمقارنة على المستوى الدولي. ويشير بعض هؤلاء الأعضاء إلى أنه يتعين، وفقاً لتجارهم، التأكيد بنفس القدر على ضرورة بناء القدرات الوطنية من أجل جمع هذا النوع من المعلومات، فضلاً عن استخدامها. غير أن أعضاء آخرين ينهون إلى أن تفسير عدم إحراز تقدم يكمن في عدم فعالية المؤسسات، لا سيما المعني منها بتنفيذ السياسات العامة، حيث يستوى انعدام الفعالية مع انعدام المعلومات، إن لم يكن أشد منه تأثيراً. ويلاحظ أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أنه يجري بالفعل تنفيذ عمليات معينة بغية تعزيز الجودة النوعية للبيانات الإحصائية المتعلقة

(١) انظر اليونسكو، التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتعليم، دكاك، السنغال، ٢٦ - ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

بالتعليم الابتدائي، فضلاً عن بعض المجالات الأخرى التي تغطيها الأهداف الإنمائية للألفية، كما يجري اتخاذ تدابير لتعزيز القدرات في مختلف البلدان من أجل جمع البيانات والرصد. ولربما جاء التقرير أكثر فائدة لو أعدت أمثلة لهذه الجهود الرامية إلى تعزيز بيانات التعليم، من أجل توضيح الجوانب التي تبدو فعالة ويمكن العمل على منوالها، أو لتوضيح السبب في أن بعض المبادرات التي اتخذت لم تسفر عن النواتج المتوقعة.

١٠ - ويلاحظ أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضاً أنه بينما يلقي التقرير الضوء على ضرورة رصد وتعزيز الجودة النوعية للتعليم الابتدائي، إلا أنه لم ترد سوى إشارة عابرة لضرورة تدريب المعلمين، وبخاصة في البلدان التي فقدت معلميهما الأكفاء بسبب وباء الإيدز.

١١ - وبينما أبدى أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين ارتياحهم بشكل عام لما جاء في التقرير من تأكيد على الأبعاد الجنسانية في مجال التعليم الابتدائي، إلا أن هناك إحساس بأن هذا الجانب قابل للمزيد من التعزيز، لا سيما في سياق توصيات معينة. ولدى هؤلاء الأعضاء إيمان قوي بأن البيانات المصنفة حسب نوع الجنس ستكون ذات أهمية قصوى فيما يتعلق بحساب المعدلات الحقيقية للتحاق البنات بالتعليم الابتدائي، وبقائهن فيه وإكمالهن له، علاوة على تيسير تقييم ورصد جهود بناء القدرات التي تعزز المنظورات الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ مجلس الرؤساء التنفيذيين، أنه يتعين إيلاء اهتمام خاص للأسباب الكامنة وراء عدم المساواة، ما بقيت معدلات التحاق البنات وبقائهن في التعليم متدنية بشكل منهجي، مقارنة بمعدلات التحاق الأولاد في معظم البلدان، كما يتعين اقتراح توصيات لإعداد إجراءات وسياسات واستراتيجيات تركز عليهن.

١٢ - وفيما يتعلق بغير الملحقين بالمدارس، يؤكد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين مجدداً أهمية دقة المعلومات عن أسباب عدم التحاق الأطفال بالمدارس، أو تركهم للدراسة. ومهما كانت الميزات الإيجابية أو غير الإيجابية للبيانات الإدارية باعتبارها القاعدة الأساسية لتحديد مؤشرات رئيسية معينة للتقدم تجاه تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع (والأهداف الإنمائية للألفية ما دام الحديث عن التعليم)، فإن ضرورة الرجوع إلى مصادر أخرى للبيانات، كالدراسات الاستقصائية المستندة إلى تعداد السكان مثلاً، تبدو واضحة جداً، من أجل الحصول على بيانات متعمقة عن غير الملحقين بالمدارس. وعلاوة على ذلك، أكد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين، بعد الإشارة إلى أن دراسات عديدة توصلت إلى نتيجة مفادها أن نسبة ٥٠ في المائة على الأقل من الأطفال خارج المدرسة يأتون من مناطق متأثرة بالصراعات أو الأزمات، على ضرورة توجيه مسار الجهود الدولية بشكل رئيسي إلى تعليم الأطفال المتأثرين بالأزمات أو بالحالات التي تعقب الصراعات، ومن ثم تعميم دعم التعليم الابتدائي

في حالات الطوارئ المعقدة في برامج المساعدة الدولية. وأكد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضاً، في سياق تعزيز السلم والأمن من أجل التنمية، على ضرورة الاعتراف بأن التعليم يعتبر مكوناً أساسياً من مكونات حماية الأطفال، وأنه يتعين أن تعكس المسائل المتعلقة بالحماية في السياسات الوطنية للتعليم الابتدائي، فضلاً عن استراتيجيات استجابة المجتمع الدولي.

١٣ - وأعرب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين عن قلقهم لأن التقرير لم يفحص بشكل دقيق البرنامج التعليمي الذي يجري تنفيذه بواسطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، خاصة وأن هذا البرنامج يعتبر استثماراً رئيسياً يكلف زهاء ١٨٠ مليون دولار في السنة، ويشمل أكثر من ٦٥٠ مدرسة وحوالي ١٧ ٠٠٠ موظف في الوكالة، ويخدم زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ تلميذ.

١٤ - وعلاوة على ذلك، وفي سياق العمل الذي تقوم به كل من الأونروا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يدعو أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى التوسع في الدعوة الموجهة إلى حكومات البلدان التي تؤوي اللاجئين بغية كفالة وفاء هذه البلدان بالتزاماتها المتعلقة بتوفير التعليم للاجئين داخل حدودها.

١٥ - ويلاحظ أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أنه بالرغم مما جاء في التقرير من توكيدات كثيرة على ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع التعليم الابتدائي، إلا أنه يفتقر إلى التأكيد على ضرورة كفاءة استخدام الأموال الموجودة. وقد أعربوا عن تأييدهم لتأكيد التقرير على ضرورة رصد استدامة وفعالية ما يوجد بالفعل من مشاريع في الميدان، موجهة إلى تحقيق أهداف التعليم الابتدائي المدرجة في إعلان الألفية. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أنه كان بالإمكان تقديم رؤية أكثر توازناً للمساعدة الثنائية في التقرير، مشيرين على وجه الخصوص إلى المبادرات الإيجابية التي اتخذت، بواسطة بلدان شمال أوروبا، وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بشأن "تحرير" المعونات المقدمة إلى قطاع التعليم الابتدائي "من القيود". وأشاروا أيضاً إلى ضرورة المزيد من التأكيد على تحريك أموال القطاع الخاص.

ثالثا - التعليقات والتوصيات

التوصية ١: يطلب إلى اليونسكو ومجلسها التنفيذي ومديرها العام استكشاف جميع إمكانيات تزويد معهد اليونسكو للإحصاء بالمزيد من الموارد بغية زيادة تحسين نوعية البيانات المتعلقة بالتعليم والتمكين من زيادة الاستثمار في مجال بناء القدرات الإحصائية داخل البلدان، التي هي في أمس الحاجة إليها.

وينبغي تشجيع معهد اليونسكو للإحصاء على مواصلة تعزيز تعاونه مع جميع المؤسسات المعنية بجمع البيانات المتعلقة بالتعليم، وفي مقدمتها البنك الدولي، واليونسيف، والشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، المنشأة في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويجب على هذه المؤسسات أن تبذل جهوداً خاصة للتوصل إلى مقياس لإتمام التعليم الابتدائي، يكون سليماً من الناحية المنهجية وموثوقاً به ومتماشياً مع هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. إذ يشكل هذا المقياس تكملة مفيدة للبيانات المتعلقة بالالتحاق بالمدارس.

ومن شأن تجميع معدلات إتمام الدراسة، والمعلومات المتعلقة بنوعية التعليم، أن يوضح خطورة الحالة وأبعاد المشكلة، وهو أمر ضروري لاتخاذ إجراءات علاجية عاجلة (الفقرات ٣٣ - ٣٨ و ٧٧ و ١٣٥)

١٦ - يرحب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بالجزء الأول من هذه التوصية. بيد أنهم يشيرون إلى أن اليونسكو لا يجب أن تتحمل وحدها مسؤولية تمويل برامج معهدھا للإحصاء، نظراً إلى أن الخدمات التي يقدمها المعهد لا تقتصر عليها فقط، بل تشمل مجموعة أوسع من المنظمات الدولية والثنائية.

١٧ - وفيما يتعلق بالجزء الثاني من هذه التوصية، يرى أعضاء المجلس أن علاقات التعاون بين المعهد والبنك الدولي، ومنظمة اليونسيف، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين علاقات متينة فعلاً، وأن المعهد يسعى على نحو استباقي إلى إتاحة فرص العمل مع المنظمات المذكورة، عن طريق إشراكها في التخطيط، ودعوتها إلى الانضمام إلى عضوية اللجان الاستشارية، وما إلى ذلك. ويلاحظ أعضاء المجلس أن كلا من اليونسيف والبنك الدولي من بين المستعملين الرئيسيين للبيانات التي يوفرها المعهد، وأن البنك الدولي يتعاون مع المعهد بشأن مشاريع مختلفة (مثلاً، من خلال مرفق المنح الإنمائية التابع للبنك الدولي، وإبرام اتفاق بشأن وضع

مؤشر تكميلي لمعدلات الإنجاز). وفضلا عن ذلك، يؤكد أعضاء المجلس على أن التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يشكل مكونا من المكونات الرئيسية للمبادرات المشتركة والشرائط الدولية للمعهد.

١٨ وفيما يخص الجزء الثالث من التوصية المتعلقة بمعدلات الإنجاز، يرى أعضاء المجلس أنها تشكل عناصر تكميلية مفيدة للبيانات المتوفرة، ولكنها تدابير غير ملائمة لكل من النوعية والفعالية. حيث يتطلب الأمر مجموعة عريضة من البيانات لتكوين صورة متوازنة. ويلاحظون في هذا الصدد أن التقرير لم يشر إلى بيانات أخرى، تتعلق مثلا بعدد التلاميذ في الصف أو مؤهلات المدرسين، تساعد على تسليط الضوء على مدى التعقيد الذي يتسم به الوضع.

التوصية ٢: ينبغي لمجالس إدارة مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها أن تشجع أمانات هذه الهيئات على تقديم تقارير عن أنشطتها في مجال المساعدة إلى لجنة المساعدة الإنمائية باستخدام نفس الشكل والتعاريف والتصنيفات التي تستخدمها الجهات المانحة الثنائية. ومن شأن ذلك أن يوفر صورة عالمية لجهود المساعدة تُمس الحاجة إليها دعما لمختلف الأهداف الإنمائية للألفية بوجه عام، ولأهداف توفير التعليم للجميع بوجه خاص، على أساس يتيح إجراء المقارنات. وينبغي أن يؤدي إلى إنشاء مجموعة جيدة من البيانات الضرورية للغاية لأغراض رصد تحقيق هدف توفير التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الإطار نفسه، ينبغي لمجالس إدارة مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها أن تشجع أمانات هذه الهيئات على تزويدها على فترات منتظمة (كل سنتين على الأقل)، بمعلومات مفصلة عن كيفية إسهامها في تحقيق مختلف الأهداف الإنمائية للألفية، سواء فيما يتعلق بمستويات الموارد أو بفئات نفقات البرامج، مع التركيز بوجه خاص على الجانب المتعلق ببناء القدرات الوطنية بشكل دائم. (الفقرات ٤٢-٤٤، و ٤٥، و ٥٠)

١٩ - يؤيد أعضاء المجلس الجزء الأول من هذه التوصية. أما بخصوص الجزء الثاني منها، فيشرون إلى أن المدير العام لمنظمة اليونسكو يدرج في تقاريره العادية المقدمة إلى المجلس التنفيذي للمنظمة معلومات عن مساهمة المنظمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

التوصية ٣: وفقاً للهدف ٦ من أهداف توفير التعليم للجميع، ينبغي لليونسكو ومعاهداتها أن تقوم، بالتعاون مع منظمات أخرى مثل اليونيسيف، بمساعدة البلدان الشريكة، بناء على طلبها، على إجراء عمليات تقييم للإنجازات التي تحققت في مجال التعلم في نهاية المرحلة الابتدائية الوطنية، وعلى زيادة قدرتها على الرصد. وينبغي لمنظمات الأمم المتحدة هذه أن تتقاسم المعارف والخبرات والدروس المستفادة من عمليات التقييم الناجحة المنجزة. وينبغي أن يكون الهدف المتوخى من مثل هذه التدابير هو إرشاد واضعي السياسات الوطنية، والعمل في سبيل توفير إمكانية للمقارنة على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والشامل لعدة بلدان بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة، وإذا اقتضى الأمر، اتخاذ الإجراءات التصحيحية. ويعد توفر معرفة متينة للنتائج التي يسفر عنها التعلم أمراً ضرورياً لتحسين جودة التعليم. (الفقرات ٣٠-٣٢، و ٧٥، و ٧٦، و ١١٣، و ١٣٥)

٢٠ - ويرى أعضاء المجلس، مع إعرابهم عن اتفاقهم المبدئي على هذه التوصية، أن تقييم الإنجازات في مجال التعلم ينبغي كذلك أن يقوم على أساس بيانات متسقة شاملة لعدة بلدان بشأن الإنجازات التي تحققت على صعيد التعليم الابتدائي التي يرون أن لها أهميتها خاصة على المستوى الوطني. كما يرون أنه يتعين تشجيع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات المعنية بالأمر على إجراء عمليات تقييم في نهاية المرحلة الابتدائية الوطنية، لما لذلك من صلة مباشرة بالسياسات المتبعة على الصعيد الوطني.

٢١ - أما فيما يتعلق بالمنهج المتبع لتقييم الإنجازات في مجال التعلم، أعرب بعض أعضاء المجلس لأسباب مختلفة عن تحفظاتهم إزاء استخدام النتائج التي أسفرت عنها الاختبارات. أولاً، أن ما يخضع عادة للاختبار هي المعارف في العلوم والرياضيات واللغويات التي لا تعكس، وإن كانت جميعها هامة، النطاق الواسع لما يشكل مفهوم جودة التعليم (انظر على سبيل المثال البيان الصادر عن اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن جودة التعليم الذي عقدته اليونسكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣). وثانياً، لأن الافتراض الضمني لوجود اتفاق فيما بين البلدان بشأن مفهوم جودة التعليم أمر مختلف فيه، كما هو شأن افتراض أن الاختبارات تنسم بالجدية (في جميع المجتمعات على الصعيد العالمي)، أو أنها تجري على نحو سليم ومتناسق في جميع البيئات.

٢٢ - ولم يتفق بعض أعضاء المجلس مع ما ورد من تأكيد في التوصية من أن "توفر معرفة متينة للنتائج التي يسفر عنها التعلم أمر ضروري لتحسين جودة التعليم". ويعتقدون أن الجزم

بعكس ذلك يعد أكثر منطقية، أي أن المعرفة المتينة بما يشكل مفهوم جودة التعليم لازمة لتحسين إدراك النتائج التي ينبغي توحيها من التعلم، وكيف يتعين قياس هذه النتائج.

التوصية ٤: ينبغي للجمعية العامة ومجالس إدارة جميع المنظمات العاملة في مجال التعليم (مثل منظمة العمل الدولية، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي) أن تطلب إلى أمانات تلك الهيئات أن تكشف تعاونهما في الميدان وأن تمن النظر في إجراء عمليات رصد وتقييم مشتركة من أجل تحسين تقييم إسهامات كل منها في النتائج التي يتم الحصول عليها وآثار عملها. وينبغي أيضا أن توصي أمانات تلك الهيئات بأن تقوم على الدوام بالإبلاغ وتقاسم المعلومات عن الخطط المتعلقة بالتكنولوجيا الجديدة قبل الأخذ بهذه التكنولوجيا، من أجل التحقق مما إذا كان استخدامها بشكل إضافي يمكن أن يجعلها أكثر فعالية بالقياس إلى التكلفة. ويمكن أن يجري تبادل المعلومات هذا، على نحو مفيد، ضمن إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وقد يكون من المجدي، بوجه خاص، اختبار شبكة جمع البيانات البيئية بواسطة السواتل (ARGOS) الخاص ببرنامج الأغذية العالمي لمعرفة ما إذا كان من الممكن أن تقوم بمهام إضافية. ومن شأن ذلك أن يكمل على نحو مفيد أنشطة مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة تعنى بجمع البيانات في ميدان التعليم. (الفقرات ٨٨-٩٠، و٩٣، و٩٩، و١٣٦)

٢٣ - يؤيد أعضاء المجلس مبدئيا فكرة الرصد والتقييم المشترك لإسهامات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وضرورة تحسين نوعية الاتصالات وتقاسم المعلومات فيما بينها فيما يتعلق بهدف توفير التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية.

التوصية ٥: من أجل زيادة المعرفة بالأدلة التجريبية عن الدروس المستفادة، ينبغي للجمعية العامة أن توكل إلى فريق التقييم التابع للأمم المتحدة مهمة استكشاف جدوى إنشاء قاعدة بيانات وحيدة على نطاق المنظومة يمكن لجميع الشركاء في التنمية أن يحصلوا عن طريقها على أدلة من واقع التجربة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المكلف باستعراض الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مع أخذ الترتيبات القائمة في الاعتبار. وسيشكل ذلك مساهمة في تعزيز تنفيذ إعلان الألفية بوجه عام، وأهداف التعليم وتوفير التعليم للجميع بوجه خاص. (الفقرات ١٩ و ٧٩ و ١١٣ و ١٣٧)

٢٤ - إن أعضاء المجلس، إذ يقدرون النوايا الكامنة من وراء هذه التوصية، يعربون عن قلقهم لأنه، بغض النظر عما سترتب عنها من تكاليف غير معروفة الحجم، يتعين أولاً إثبات جدوى وفعالية تكلفة إنشاء قاعدة وحيدة من شأنها أن تشمل بالفعل قواعد البيانات الموجودة التي تقوم بوضعها وتعهدتها بشكل منفصل مؤسسات المنظومة، بحيث يتيح ذلك تجميع وتبادل المعلومات المجمعة من عمليات تقييم برامج التعليم الابتدائي والبرامج التي تدعمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في البلدان النامية. ومهما يكن من أمر، يشير أعضاء المجلس إلى أن مؤسسات المنظومة هي فعلاً بصدد تنظيم طرق إبلاغ البيانات المتعلقة بالتعليم الابتدائي، وتجميعها، وتحليلها في سياق الاستعراض الشامل لتنفيذ إعلان الألفية لعام ٢٠٠٥.

التوصية ٦: ينبغي لليونسكو، بما أسند إليها من دور في تنسيق جهود الشركاء في مجال توفير التعليم للجميع، أن تشرع في وضع استراتيجية استعراض وتقييم شاملة على أساس منهجية مشتركة، بشأن جميع الأنشطة التي تضطلع بها أهم الأطراف الفاعلة الخارجية على الأقل، إن لم يكن جميعها، لبلوغ أهداف توفير التعليم للجميع، ومن هذه الأنشطة مثلاً البرامج الرائدة. ومن شأن ذلك أن يساهم في إنشاء قاعدة معارف تحتاج إليها الأطراف حاجة ماسة وتتعلق بأساليب العمل الناجحة، وأسباب نجاحها، وكيفية تطبيقها، والطريقة التي يمكن بها الارتقاء بعمليات التدخل الناجحة. وقد يساعد ذلك أيضاً على القيام، عند الضرورة، بتعديل "الاستراتيجية الدولية لوضع إطار عمل دكا" بشأن توفير التعليم للجميع موضع التنفيذ"، وعلى تقديم إسهامات إلى المؤتمرين الإقليميين والدوليين المعنيين بتقييم عملية توفير التعليم للجميع المقرر عقدهما في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ على التوالي. (الفقرات ١٩ و ٦٣-٦٤، و ٦٨، و ١٣٨)

٢٥ - هذه التوصية مقبولة من حيث المبدأ. غير أن أعضاء المجلس يرون أنه ينبغي للاستعراض والتقييم الشاملين المقترح إجراؤهما لاستراتيجيات توفير التعليم للجميع الاستفادة من الدروس ذات الصلة المستخلصة من تجربة تقييم توفير التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠. وكان هذا التقييم عبارة عن منتدى تعاوني مشترك بين الوكالات بشأن توفير التعليم للجميع (اتخذ من اليونسكو مركزاً له)، استخدم خبرات من المنظمات التي تدعم مبادرة توفير التعليم للجميع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، والبنك الدولي). ويلاحظ أعضاء المجلس كذلك أن التقرير السنوي للرصد العالمي للتعليم للجميع يمكن أن يوفر قاعدة للمعارف عن توفير التعليم للجميع بوسع أوساط

كثيرة الحصول عليها، ويمكن أن تستخدم كمرجع في عملية تنسيق أنشطة التقييم. ويشيرون إلى أن الفريق المكلف بالإبلاغ يحتفظ بصلات على صعيد المعلومات مع أنظمة الإبلاغ الخاصة بتقرير التنمية البشرية الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير التنمية في العالم الذي يصدر عن البنك الدولي، ويرتبط بعلاقات تعاونية أخرى مثل مشروع الألفية للتنمية.

التوصية ٧: ينبغي للجمعية العامة ومجالس الإدارة المعنية أن تشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة) على تعزيز التفاعل مع مؤسسات بريتون وودز في الميدان، وأن تشترك بصورة نشطة جدا في إعداد وتنفيذ ورقات لاستراتيجية الحد من الفقر تكون نابعة من البلدان نفسها، أو عمليات مكافئة لها، وعلى زيادة تحسينها لصالح البلدان الشريكة، وأن تمتنع، لدى القيام بذلك، عن فرض عمليات منفصلة عليها. وينبغي زيادة تعزيز الروابط بين وثائق التخطيط التحليلية للأمم المتحدة، مثل عمليات التقييم القطرية المشتركة وأطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، وورقات استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أو العمليات المكافئة لها. وينبغي تشجيع جميع المنظمات المعنية على وجه التحديد بالتعليم والناشطة في الميدان تشجيعا قويا على تعزيز مشاركتها في وضع خطط بشأن قطاع التعليم وعلى المساهمة في زيادة تحسين مبادرة المسار السريع التي وضعها البنك الدولي، فضلا عن المسار السريع التحليلي.

٢٦ - يرى أعضاء المجلس، كما ذكر في فرع التعليقات العامة أعلاه، أنه ينبغي توضيح الجزء الأول من هذه التوصية فيما يتعلق بما عولج من قضايا بشأن أهداف إعلان الألفية في مجال التعليم الابتدائي. وفي حين تقرر ورقات استراتيجية الحد من الفقر الأثر الذي يحدثه التعليم على الفقر، لا يرى البعض ذلك إلا من خلال بيانات السياسة العامة لا من الأهداف والمرامي والأولويات الواضحة المتصلة بشكل مباشر بالتعليم الابتدائي.

٢٧ - ويرى أعضاء المجلس أن الجزء الثاني من التوصية المتعلقة بمبادرة المسار السريع مقبول مبدئيا.

التوصية ٨: ينبغي أن يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقد "اجتماع لاستعراض العمل المتعلق بالحد من الفقر" في عام ٢٠٠٦ (أو ٢٠٠٧) يتيح اطلاع المجتمع الدولي بشكل مفيد على ما تم إحرازه من تقدم ويساعد على

الوقوف على الدروس المستفادة. ومن المهم أن يدعى إلى هذا الاجتماع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر. وينبغي الإعداد له في اللجان التنفيذية المناسبة التابعة للأمم المتحدة والمنشأة بموجب إصلاح عام ١٩٩٧، وكذلك في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٢٨ - يرى أعضاء المجلس فيما يتعلق بهذه التوصية (والفقرة ١٤٤ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة التي تشير إليها) التي تقترح عقد "اجتماع لاستعراض العمل المتعلق بالحد من الفقر" على صعيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٦ أو ٢٠٠٧ أنه ينبغي التوسع فيها أكثر فيما يتعلق بنطاق مشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وطبيعة الصلة بين هذا الاجتماع والاستعراض الشامل لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الذي ستجريه الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥.

التوصية ٩: ينبغي للجمعية العامة وللمجالس الإدارية المعنية أن تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة) إيلاء مزيد من الاهتمام للإسهام في بناء القدرات على صعيد الاقتصاد الكلي والقدرات الاجتماعية والمؤسسية والإدارية على مختلف المستويات في البلدان الشريكة، وأن تشجع الجهات المانحة الثنائية على ذلك. وما من شأن ذلك ألا يعزز ملكية البلدان الشريكة فحسب، بل أن يتيح أيضا للجهات المانحة القيام على نحو متزايد بتقديم المعونة من خلال اتباع نهج على نطاق القطاعات ودعم الميزانية، الأمر الذي يخفف من تكاليف المعاملات ويبسط الإجراءات الإدارية. وينبغي أن تركز جميع مشاريع المعونة على إنشاء ونقل المعارف وعلى توفير القدرة بشكل مستدام. وينبغي أيضا أن تقيم مشاريع المعونة تبعا لإسهامها في بناء القدرات بصورة مستدامة داخل البلد؛ وينبغي أن تعكس مؤشرات النتائج ذلك. وتسليما بأهمية بناء القدرات، ينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية رصد التقدم المحرز في هذا الصدد. (الفقرتان ١٣٠ و ١٤٥)

٢٩ - يرى أعضاء المجلس أنه ينبغي أن تحدد هذه التوصية والتوصية ١٠ أدناه القضايا المحددة المعالجة فيما يتعلق، من جهة، ببناء القدرات في سياق منظومة الأمم المتحدة ومدى ارتباط هذه القضايا بتنسيق المعونة، ومن جهة أخرى، بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم الابتدائي.

التوصية ١٠: ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه الجهة المعنية برصد الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة، أن يقوم

برصد وتقييم نوعية أنشطة بناء القدرات، وأن يطلب، لهذا الغرض، المعلومات ذات الصلة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن طريق أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. (الفقرة ١٤٥)

٣٠ - تنطبق التعليقات بشأن التوصية ٩ أعلاه على هذه التوصية.

التوصية ١١: ينبغي للجمعية العامة أن تشجع الجهات المانحة الشائبة على إعادة النظر في مخصصاتها القطاعية ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية بهدف إجراء زيادة كبيرة في حصة التعليم التي ينبغي أن يخصص نصفها للتعليم الابتدائي/الأساسي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لزيادة فاعلية المعونة. (الفقرات ١٢٤، و ١٣١-١٣٢، و ١٤٦-١٤٧)

٣١ - هذه التوصية مقبولة من حيث المبدأ.

التوصية ١٢: ينبغي للجمعية العامة، المكلفة بمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، أن تنظر في تشجيع توسيع مبادرة المسار السريع على النحو الموصى به في التقرير. وينبغي للمدير العام لليونسكو، المكلفة بعقد الفريق رفيع المستوى المعني بتوفير التعليم للجميع والذي أنشئ في إطار عمل دكا، أن يحيل هذه التوصية إلى الفريق بهدف الشروع في الإجراءات المناسبة. وينبغي أن توضع كليا في الاعتبار الدروس المستفادة من مبادرة المسار السريع الراهنة التي يتولى زمامها البنك الدولي.

وينبغي أن تكون "مواثيق التعليم الخاصة بالبلدان" هذه مفتوحة أمام أقل البلدان نموا جميعها والبلدان المنخفضة الدخل الملتزمة على نحو جاد بتحقيق أهداف توفير التعليم للجميع والتي لا تستطيع في الوقت الراهن تحقيق هذه الأهداف من خلال جهودها الخاصة وحدها. وينبغي أن تكفل مثل هذه "المواثيق القطرية" القيام على نحو وشيك ببناء القدرات المناسبة وتوفير التمويل الإضافي، وأن تدعم جهود الإصلاح التي تبذلها البلدان الشريكة دعما يمكن التنبؤ به. (الفقرات ١١٨ و ١٤٨-١٥١)

٣٢ - يلاحظ أعضاء المجلس أن هذه التوصية سبق تنفيذها عملا بالقرار الذي اتخذ في اجتماع الشركاء في توفير التعليم للجميع الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في أوسلو (بتوسيع نطاق مبادرة المسار السريع لتشمل جميع البلدان المنخفضة الدخل)، حسب

البيان الصادر عن الاجتماع الثاني للفريق رفيع المستوى المعني بتوفير التعليم للجميع الذي عقد في أبوجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

التوصية ١٣: ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن ينظر في إمكانية إنشاء فريق عامل موسع مشترك بين الوكالات يفتح باب المشاركة فيه أمام الشركاء الرئيسيين، مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات، بهدف إعداد وتنظيم مناسبات للدعوة وجمع الأموال في جميع البلدان وفقا للخطوط الموصى بها في التقرير. وينبغي إشراك إدارات الإعلام و/أو العلاقات الخارجية في مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بصورة نشطة في هذا العمل. وينبغي أن تهدف مثل هذه المناسبات إلى جمع الأموال من أجل التعليم، وربما من أجل غير ذلك من الأهداف الإنمائية للألفية في وقت لاحق. (الفقرة ١٥)

٣٣ - يرى أعضاء المجلس أنه ينبغي توضيح المفهوم المقصود من "فريق عامل موسع مشترك بين الوكالات يفتح باب المشاركة فيه أمام الشركاء الرئيسيين"، وذلك في سياق الجهود المشتركة بين الوكالات المبذولة حاليا في قطاع التعليم. إذ يخشى، بموازاة مع هذه الجهود، أن يترتب على إنشاء فريق عامل موسع مشترك بين الوكالات تكرار نفس العمل الذي يضطلع به الفريق رفيع المستوى، والفريق العامل المعني بتوفير التعليم للجميع، وفريق شركاء مبادرة المسار السريع. أما فيما يتعلق بجمع الأموال لأغراض تنمية التعليم، فيلاحظ أعضاء المجلس أن هذا النشاط يجري حاليا في إطار الآليات القائمة الثنائية ومتعددة الأطراف، بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة البلدان الثمانية، ومبادرة المسار السريع. ويشيرون، علاوة على ذلك، إلى أن تنظيم مناسبات مستقلة للدعوة وجمع الأموال من أجل التعليم قد لا يكون مستحبا بالنظر إلى ما قد يتطلبه ذلك من تكاليف ووقت.

التوصية ١٤: من الأمور الأساسية لدى رصد تنفيذ إعلان الألفية استكشاف سبل جديدة للتمويل وجمع الأموال. وينبغي أن تنشئ الجمعية العامة آلية، من قبيل فريق خبراء ينتقى من منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، من بين جهات أخرى، لمواصلة البحوث المتعلقة باقتراحات التمويل الجديدة التي جاءت في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتمويل لأغراض التنمية (تقرير زيديو)، ولاستكشاف سبل أخرى مثل المرفق الدولي للتمويل، ولإطلاع الجمعية

العامّة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي باستمرار على التقدم الملموس المحرز.
(الفقرات ١٣٠ و١٥٦-١٦٠)

٣٤ - إن أعضاء المجلس، إذ يقدرّون الحاجة إلى زيادة الدعم المالي من أجل تنفيذ أهداف إعلان الألفية في مجال التعليم الابتدائي، يرون أنه ينبغي للمجتمع الدولي، في سعيه إلى استكشاف موارد وسبل جديدة للتمويل، أن يفعل ذلك بما لا يضر بفعالية وإنجازات آليات التنسيق القائمة الخاصة بتوفير التعليم للجميع، ولا سيما على الأصعدة الإقليمية، ودون الإقليمية، والقطرية، وينبغي أن يحرص على عدم إنشاء آليات أو هياكل جديدة تزيد من الأعباء التي تثقل كاهل حكومات البلدان النامية.